

أسباب التهرب الضريبي و أثره على الخزينة العامة في الجزائر

بوشيخي عائشة أستاذة التعليم العالي جامعة تلمسان

بوشيخي فاطمة طالبة دكتوراه جامعة تلمسان

ملخص:

يعتبر التهرب الضريبي حقيقة لا ينكرها أحد في الجزائر. لقد بلغ أكثر من 1.6 مليار دولار في 2014 لأسباب متعددة منها ما تعلق بالبيع بدون الفواتير، تزوير السجلات التجارية، الدفع نقدا، الإبلاغ الضريبي الكاذب، بالإضافة إلى أنشطة التجارة الموازية. وهي ظاهرة مكلفة للخزينة العامة. عرف التهرب الضريبي اتساعا ملحوظا وخاصة في الجزائر. أمام تعدد التطبيقات الاقتصادية غير الصحية، لم تعد مصالح الضرائب تعرف كيف تتخلص من هذا الوضع.

الكلمات المفتاحية:

التهرب الضريبي- المكلف- الأسباب- أشكال التهرب- التحصيل الضريبي

Résumé :

L'évasion fiscale est une réalité qui n'échappe à personne dans notre pays. Elle s'est chiffrée en milliards de dinars ces deux dernières années, soit l'équivalent de 1,6 milliard de dollars. Vente sans facturation, falsification des registres de commerce, paiement en cash, fausses déclarations fiscales, et activités liées au commerce parallèle sont autant d'éléments qui illustrent le fléau qui coûte cher au trésor public.

L'évasion fiscale connaît une ampleur particulière en Algérie. Face à ces multitudes de pratiques économiques malsaines, les services des impôts ne savent plus se débarrasser de ce cauchemar.

Mots clés :

Evasion fiscale- contribuable- causes- types d'évasion- recouvrement fiscal.

مقدمة:

تعد الضريبة موردا أساسيا لخزينة الدولة وهي وسيلة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضها المختلفة من أهداف اجتماعية والمتمثلة في تقليص الفوارق بين فئات الشعب ، أو أهداف اقتصادية تتمثل في تحقيق التنمية عموما أو أهداف سياسية تتمثل في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو أهداف مالية تكمن في معالجة ظاهرة التضخم والانكماش أو في تحفيز بعض الأنشطة عن الأخرى من خلال عملية الامتيازات الجبائية.

كما تعتبر الضريبة انعكاسا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه، وهي المصدر الذي يغذي خزينة الدولة بالأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة.

إن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى الأهداف المالية للضريبة جعلت هذه الأخيرة تتصف بمبدأ التدخل بدل الحياد الذي ضل عاكفا عليه المفهوم التقليدي المؤسس على الهدف المالي للضريبة.

بتغيير الظروف المحيطة بالضريبة ولكي تؤدي هذه الأخيرة أهدافها لابد من توافر أمرين أساسيين : (1)

1- أن يوضع تشريع مالي يؤدي أغراضه ويعبر تعبيرا سليما عن أهداف الدولة.

2- أن يحسن الخاضعون للضريبة من تقبلهم لهذا التشريع ولا يعمدون إلى الإفلات منه بطريقة أو بأخرى.

إلا أن التاريخ وتجارب الشعوب بيّنت أن ظاهرة التهرب هي ظاهرة عالمية اقترن وجودها بوجود الضريبة. ونظرا لأن الضريبة هي الممول الأساسي لخزينة الدولة فالتهرب يعد وسيلة تؤدي إلى خسارة جزء كبير من أموال الميزانية العمومية. وبذلك تترتب عن التهرب آثار وانعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد الوطني والدولي ما يستلزم مكافحتها بشتى الوسائل والطرق.

إن معالجة ظاهرة التهرب الضريبي تكمن في معالجة الأسباب التي أدت إلى انتشارها وكذا تضافر الجهود، كما أن مسؤولية معالجة هذه الظاهرة لا تقع على عاتق المشرع أو الإدارة الضريبية فحسب وإنما هي كذلك من مسؤولية المكلف بالضريبة بصفته فردا من أفراد المجتمع.

فالجزائر لم تستثنى من قاعدة التهرب الضريبي الذي حرم خزينتها من مبالغ مالية يمكن الاستفادة منها في تحقيق الكثير من المشاريع التنموية التي تعود على المجتمع بالرخاء و الرفاهية. عليه، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية كالتالي: ما هي أسباب التهرب الضريبي؟ وما أثر ذلك على الخزينة العامة في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية تم تنظيم العمل وفق الخطة التالية:

أولا- التهرب الضريبي

- 1- تعريف التهرب الضريبي.
 - 2- أشكال التهرب الضريبي.
 - 3- أسباب التهرب الضريبي.
 - 4- طرق التهرب الضريبي.
 - 5- آثار التهرب الضريبي.
- ثانيا- التهرب الضريبي في الجزائر

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في:

- توضیح الأسباب المؤدیة إلى تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي وكيف تنعكس آثارها على الخزينة العامة للدولة .

- توضیح حجم الخسارة التي تنتج عن التهرب الضريبي في الجزائر.

- توضیح أهمية هذه الخسارة ومعادلتها ببعض المؤشرات الاقتصادية مثل المداخل العامة للدولة، مداخل الضرائب، المداخل المسجلة في إطار صندوق ضبط الإيرادات .

أهمية البحث:

تکمن أهمية البحث في التعريف بظاهرة التهرب الضريبي كافة اقتصادية، مالية وأخلاقية ، والإشعار بأهمية محاربتها من خلال نشر الوعي الضريبي في أوساط المكلفين من جهة وضرورة اتخاذ إجراءات ردعية ضد المتهربين من خلال احتكام السلطات إلى إستراتيجية جديدة من جهة أخرى.

أولاً- التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة ذات طابع نقدي وإجباري وهي تدفع بدون مقابل ينتفع به المكلف بصفة انفرادية ، فالمقابل هو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تحققها الدولة وبالتالي يرى المكلف أن هذه الضريبة تشكل عبئا عليه وتحول دون المزيد من دخله و ثروته الأمر الذي يدفعه للامتناع عن دفعها مما يتولد عنه ظاهرة التهرب الضريبي.

وعليه يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة ليست حديثة بل ظهورها مقترن بظهور الضريبة. وهي ظاهرة خطيرة لما لها من آثار مدمرة لاقتصاديات الدول.

إن ظاهرة التهرب الضريبي استفحلت بشكل رهيب في السنوات الأخيرة لعدة أسباب نذكر منها ظهور الاقتصاديات الموازية، تدهور الأوضاع الأمنية وعدم

الاستقرار السياسي في كثير من الدول و انعدام الثقة في كيان الدولة نتيجة لعدم قناعة المكلف بالتشريعات والنصوص الضريبية.

1- تعريف التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي:

- " ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق ذلك يتخذ المكلف عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة" (2)
- "بأنه إمكانية تخلص المكلف من دفع الضريبة سواء أكان ذلك جزئياً أم كلياً و هذا بطرق ووسائل تضمن له التخلص من دفع التزاماته (3) اعتماد بعض المكلفين إلى إتباع أساليب الغش والخداع، مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي. (4)
- " هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي القائم. (5)
- "تلك المخالفات المتمثلة في عدم الامتثال للقانون الضريبي أو محاولات الاستفادة من الثغرات الموجودة في هذا القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الأشكال والوسائل (6).
- "استغلال المكلف للثغرات القائمة في صياغة النص القانوني الجبائي . وذلك كما لو لم يُخضع المشرع الهبات لضريبة ما ، فيلجأ المكلف خلال حياته إلى طريق الهبة حتى يتخلص من ضريبة التركات (7) . من التعاريف السابقة يمكن للباحثين استخلاص التعريف التالي:

- أن التهرب الضريبة هو فعل سلبي يعتمده المكلف بالضريبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مشروعة أو غير مشروعة للتخلص من التزاماته كلياً أو جزئياً بسبب رفضه المطلق للضريبة.

2- أشكال التهرب الضريبي:

من خلال مختلف التعاريف نستنتج أن التهرب الضريبي يتخذ عدة أشكال وفقاً لطبيعة الفعل إن كان مشروعاً أو غير مشروع.

في حالة شرعية الفعل فهو تجنب ضريبي وفي حالة عدم شرعيته فهو غش ضريبي.

1-2- التجنب الضريبي: وهو عندما يعتمد المكلف إلى تقليص العبء الضريبي في حدود الإطار القانوني للنظام الضريبي أو "تخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام القانون الضريبي القائم (8) .

يتخذ هذا النوع من التهرب عدة أشكال حددها ناصر مراد في ما يلي: (9)

- التهرب الناتج عن المكلف ذاته من خلال امتناعه عن شراء أو إنتاج سلعة أو القيام بأنشطة تفرض عليها ضرائب مرتفعة أو متعددة أو تحتوي على إعفاءات أو من خلال تقسيم الشركة إلى عدة وحدات...
- التهرب الناتج عن التشريع الضريبي وهو تهرب مقصود الغرض منه تحقيق غاية معينة.
- تهرب ناتج عن إهمال المشرع الجبائي أي وجود ثغرات نتيجة النقص في التشريع وعدم إحكام صياغة المواد القانونية فيستغلها المكلف لصالحه.
- 2-2- الغش الضريبي:** و يسمى كذلك ، عندما يمتنع المكلف عن دفع الضريبة أو يخفض الضرائب المستحقة عليه بطريقة غير شرعية. لقد صنف المشرع الجزائري الغش الضريبي في 5 صور كالآتي: (10)
- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ والمنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف أشخاص مدينين به وخاصة المبيعات بدون فاتورة.
- القيام عمدا بنسيان أو إجراء تقييد غير صحيح في الحسابات الخاصة بالسجلات والدفاتر المنصوص عليها في القانون التجاري.
- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول إما على تخفيض أو خصم أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة.
- قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع، أو بوضع عوائق بطرق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به.
- كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هي مبينة في التصريحات المودعة.

إن التهرب الضريبي يحدث عندما يعتمد الأفراد عدم إطاعة التزاماتهم الضريبية. مهما كان شكله مشروعاً (تجنب ضريبي) أو غير مشروع (غش ضريبي) فسوف يفضي إلى إحداث خسارة في الإيراد الضريبي الذي يسبب خسارة كبيرة للقطاع العام ويهدد قدرته على تمويل النفقات العامة.

التجنب الضريبي يعد أمراً مشروعاً لا يؤاخذ عليه القانون ويكون فيه المكلف غير مسؤول، أما الغش الضريبي فيعتبر غير شرعي وغير قانوني وهو حالة خاصة من حالات التهرب تتم بمخالفة القوانين.

يرى المفكرون الاقتصاديين عموماً أن التهرب ظاهرة معقدة وهو من الجرائم الاقتصادية التي فرضت كافة قوانين الضرائب عبر العالم عقوبات اتجاهاً.

3- أسباب التهرب الضريبي

تعود أسباب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى مجموعة من الأسباب تم تجزئتها حسب أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة.

الأسباب المباشرة ترتبط بالأسباب التشريعية، الأسباب الإدارية والأسباب النفسية. أما الأسباب غير المباشرة تتمثل في الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأخلاقية والثقافية.

1-3 الأسباب المباشرة

1-1-3 الأسباب التشريعية وهي المتعلقة بالضريبة وبالنظام الضريبي وتتمثل في :

- **ثقل العبء الضريبي:** يرى عبد المنعم فوزي أنه " كلما ارتفع معدل الضريبة وزاد عبؤها كلما كان ذلك مدعاة للتهرب منها". (11)
- **تعقد النظام الضريبي:** يرى عبد الحميد محمد القاضي " أنه كلما كانت صياغة القانون معقدة يكون القانون أقل وضوحاً و يترك مجالاً لتدخل أعوان الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وبالتالي يحاول التهرب منها" (12).

- **عدم استقرار النظام الجبائي** نتيجة للتغيرات السنوية التي تطرأ على القوانين الضريبية مما يجعل المكلفين في غالب الأحيان على غير دراية بها نتيجة لنقص وسائل الإعلام الضريبية أو صعوبة الإلمام بمضمونها ، وغالبا ما تنتهي بالاصطدام ما بين المكلف وإدارة الضرائب والدخول في منازعات فتشتد كراهية المكلف وبالتالي يزداد ميله للتهرب.
 - **ضعف الرقابة الضريبية:** "عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها يزداد ميله للتهرب" (13).
 - **ضعف العقاب المفروض على المتهرب:** هناك علاقة عكسية بين العقاب ومبلغ التهرب بحيث كلما كانت قيمة العقاب المفروض على المكلف أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة، فالنتيجة هي ابتعاد المكلف عن ذلك التهرب و يقلل منه ، لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف ، أو غير موجود تماما ، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي . (14).
 - **ارتفاع مستوى الضغط الضريبي:** عندما يشعر المكلف بثقل عبء الضريبة يتحايل المكلف ويتهرب من دفع الضريبة (15)، حيث أن كل زيادة في حجم الاقتطاع الضريبي تؤدي إلى التقليل من دخل المكلف الأمر الذي يدفعه إلى التهرب والتخلص من دفع الضريبة أو محاولة التخفيض من وعائها. (16)
 - **النظام الجبائي التصريحي:** يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف وهذا ما يزداد من نسبة التهرب. " (17) .
- 3-1-2- أسباب متعلقة بالإدارة الجبائية:**
- باعتبارها وسيط بين السلطة التشريعية الجبائية والمكلفين المعنيين بالضريبة قد تعتبر الإدارة الضريبية سببا من أسباب التهرب الضريبي في حالة : (18)
- **محدودية الوسائل المادية** مثل عدم توفر الإدارة بالشكل المطلوب على التجهيزات والمستلزمات الضرورية بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المتمثلة في الوصول إلى كل الأوعية الضريبية وربطها وتحصيلها.
 - **محدودية الوسائل البشرية** سواء من حيث الكم أو النوع.
 - ✓ **المحدودية الكمية** تتمثل في نقص الأعداد من الأعوان الإداريين القادرين على تغطية العمليات الجبائية من تحقيق ، رقابة وتحصيل ... الخ وفي نقص حملات المتابعة والملاحقة وهو ما يشجع على التهرب والغش.

✓ **المحدودية النوعية** تتمثل في نقص الكفاءات القادرة على تحمل المسؤوليات في تطبيق أحكام قوانين الضرائب من تحديد للوعاء وتصفية وتحصيل لمختلف أنواع الضرائب بسبب انعدام ونقص التربصات والدورات التكوينية أو بسبب ضعف أجور العاملين في الإدارة بما يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على استقطاب العناصر المؤهلة ذات الخبرة العالية الأمر الذي ينتج عنه فشل الإدارة في ضبط المتهربين خاصة في حالة إبتاعهم لطرق تدليسية.

● **تعقد الإجراءات الإدارية و التنظيمية:**

تتجلى صورة تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية من خلال:

أ- **صعوبة تقدير وعاء الضريبة** وإخضاعه في كثير من الأحيان إلى التقدير الجزافي الذي قد يحدث فيه نوع من المغالاة مما يدفع المكلف إلى التهرب.
ب- **تعقد إجراءات تحصيل الضريبة** الذي يتقبلها المكلف بالرفض من خلال العش و التهرب الضريبي.

● **ضعف الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف** ويعتبر ذلك من أكبر الأسباب التي تجعل المكلف يتهرب من تسديد مستحقاته الضريبية (19).

● **الفساد الإداري وتواطؤ بعض الإداريين** عديمي الضمير المهني والأخلاقي وتشجيعهم للتهرب من خلال إخفاء كشوف المعلومات، التغاضي عن المراقبة أو منح امتيازات ضريبية غير مستحقة... الخ

3-1-3- الأسباب النفسية والسلوكية:

تفسر الأسباب النفسية والسلوكية بمجموعة من العوامل نذكرها في ما يلي:

● **نقص الوعي الضريبي** مما يجعل المكلف يخل بواجبه المتمثل في دفع المستحقات الضريبية التي تستخدمها الدولة في التنمية الاقتصادية. ونشير هنا إلى العلاقة العكسية بين الوعي والتهرب بحيث كلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلف ضعف الباعث على التهرب والعكس صحيح.

● **سيادة الاعتقاد الديني** بعدم شرعية الضريبة.

● **الاعتقاد في أن سرقة الدولة** ليست سرقة (20).

● **عدم الرضا عن الواقع السياسي** يدفع بالمكلف بعدم دفع مستحقاته الضريبية نتيجة للمشاعر المعادية للحكومة (21)

- دور المحيط الاجتماعي في ترسيخ الغش الضريبي وشيوعه بين أفراد المجتمع.
- الاعتقاد السائد بأن الضريبة غير عادلة بين المكلفين (22)، وأن دفعها ظلم للمكلف الذي يتحمل نصيب الآخرين.
- البحث عن الربح من خلال الرغبة في الاحتفاظ بأكثر قدر من الأموال (23).
- سوء تخصيص النفقات العامة، والذي يؤدي بالأفراد الشعور بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة. وهذه الاعتقادات تختلف من شخص إلى آخر بحيث المكلف الذي يعتقد أن الضريبة المحملة عليه منصفة وعادلة نجدها أقل عبئاً عليه لذلك يتقبلها، بعكس الذي يعتقد أنها ظلماً وتعسفاً، نجدها تشكل عبئاً ثقيلاً عليه لذلك يرفضها ويسعى إلى التهرب منها (24).

2-3 الأسباب غير المباشرة:

هي متعددة ويمكن حصرها في الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية.

1-2-3 الأسباب الاقتصادية:

تلعب الأسباب الاقتصادية دوراً هاماً في تفاقم ظاهرة التهرب والغش الضريبي وهي تتعلق بمجموعة من الظروف الاقتصادية الخاصة بالمكلف من جهة والظروف الاقتصادية العامة للدولة من جهة أخرى مما يؤدي بالمكلف إما إلى التهرب من الضريبة أو عدم قيام المكلف بواجبه الضريبي كاملاً، وأهم هذه الظروف نلخصها في ما يلي (25):

- غالباً ما تكون الوضعية الاقتصادية للمكلف سبباً في لجوء هذا الأخير إلى إتباع طرق تدليسية خصوصاً في فترات الكساد والأزمات المالية التي تمر بها المشاريع وما ينجر عن ذلك من انخفاض في المداخيل فيلجأ المكلف إلى عدم دفع الضريبة خوفاً من انهيار مشروعه الاقتصادي أو التجاري.
- وكذلك يختلف نطاق التهرب باختلاف الظروف الاقتصادية للدولة فيزداد التهرب في فترات الكساد و يقل في فترات الرخاء، حيث أنه في فترة الرخاء تزداد مداخيل الأفراد وتتحسن قدرتهم الشرائية وبالتالي يدرج العبء الضريبي في سعر السلع والخدمات مما يقلل من التهرب الضريبي.

- انتشار الاقتصاد غير الرسمي بسبب القيود والقوانين الضريبية التي أصبحت تشكل عبئا على الأفراد.

3-2-2- الأسباب السياسية:

إن سياسة الإنفاق العام للحصيلة الجبائية تلعب دورا هاما في تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي بحيث كلما كان الإنفاق العام شاملا ورشيدا وعادلا وأحسن المكلف بوجود منافع من وراء الضريبة التي يدفعها كلما قل التهرب وازدادت الحصيلة الضريبية والعكس صحيح في حالة شعوره بالغياب التام للسلطات العامة من جهة واقتناعه بالتسيير السيئ للنفقات العامة.

3-2-3- الأسباب الاجتماعية:

من الأسباب الاجتماعية التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة هي عدم وجود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس، مما يمنع المكلف من القيام بواجباته الضريبية نتيجة عدم اتفائه مع القواعد و الأنظمة الضريبية.

كما يعد تأثير المحيط الاجتماعي سببا هاما في رسوخ وشيوع ظاهرة التهرب الضريبي وحيث أن المواطن الذي يولد في المجتمع الأصل فيه الغش والتهرب من الالتزامات الجبائية، لا ينتهج إلا هذا المنهج. (26)

3-2-4- الأسباب الأخلاقية والثقافية:

يقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي الناتج عن انتشار الفساد وانعدام الضمير المهني.

أما الأسباب الثقافية تكمن في درجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية فيؤدون واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين والمتمثلة في أداء واجب الضريبة، والعكس إذا غابت الأخلاق زاد التهرب والغش الضريبي.

4- طرق التهرب الضريبي

لا يمكن في الحقيقة حصر كل أشكال التهرب من الضريبة حصرا دقيقا وشاملا حيث أن المكلفين المتهربين يبتكرون طرقا متعددة من أجل الإفلات

من الالتزامات الجبائية. على العموم نحددها في طرق مشروعة وطرق غير مشروعة بحسب أشكال التهرب.

1-4 طرق التهرب الضريبي المشروع: يمكن أن يتحقق التهرب الضريبي المشروع عبر: (27)

- الامتناع عن القيام بأي نشاط فيه ضرائب متعددة أو مرتفعة.
- التوجه نحو الأنشطة التي فيها ضرائب منخفضة أو إعفاءات.
- التهرب من الضريبة عن طريق توزيع الأرباح على الشركاء والعمال.
- التهرب من الضريبة عن طريق تقسيم الشركة إلى عدة وحدات.

2-4 طرق التهرب الضريبي غير المشروع :

يحدث هذا التهرب غالبا عند تحديد الوعاء الضريبي وبالتالي قد تستخدم طرق تدليسية بواسطة التلاعب المحاسبي أو الاستفادة من الثغرات القانونية والعمليات المادية.

4-2-1- التحايل أو التلاعب المحاسبي: عن طريق تضخيم الأعباء أو تخفيض الإيرادات.

1- تضخيم الأعباء: (28)

- بواسطة تسجيل رواتب في الكشوف المحاسبية لمستخدمين وهميين أو لأشخاص حقيقيين لم يقوموا بأي نشاط أو تضخيم مبالغ أشخاص موجودين فعلا داخل المؤسسة لكنهم يؤدون أعمال ثانوية غير تلك التي سجلت لها تلك الأعباء.
- بواسطة تسجيل نفقات ومصاريف عامة غير مبررة مثل الإفراط في تقديم المكافآت أو شراء مستلزمات خاصة تسجل على حساب المؤسسة.
- بواسطة تقنية الاهتلاكات التي يستغلها المكلف ويتلاعب بها من خلال تطبيق معدلات لا تتعلق بالأصل المهلك أو برفع قيمتها مثلا أو بزيادة

- اهتلاكات الأصول التي أصبحت خردة أو التي لم يعد لها وجود أصلا مما يساهم في تضخيم التكاليف.
- 2- تخفيض الإيرادات: وهي من الطرق التقليدية التي يعتمدها المكلف من أجل تقليص الوعاء الضريبي من خلال التصريح بأرباح قليلة بكثير عما هي عليه في الحقيقة مستخدما لذلك عدة عمليات تتمثل في: (29)
- إخفاء جزء من رقم الأعمال.
 - بيع سلع نقدا دون فواتير ووصول للبيع .
 - تسجيل قيمة المبيعات بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك بعد اتفاق ببرمه مع الزبون.
 - عدم التسجيل المحاسبي لفوائض القيم الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الاستثمار.
 - عدم التصريح غالبا بالمدخل أو الإيرادات الحقيقية للأعمال غير التجارية كالمهن الحرة، الأطباء، المحامون... الخ الذين لا يصرحون بالقيمة الحقيقية لرقم أعمالهم.
 - تسجيل مردودات وهمية للبضائع أو تخفيضات تجارية بشكل كبير في حساب المبيعات.
- 4-2-2- الممارسات التدليسية :

- يلجأ المكلف للتهرب من الضريبة إلى ممارسات تدليسية والتي تم تحديدها حسب المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية كما يلي: (30)
- " ممارسة نشاط غير مشروع".
 - " انجاز عمليات شراء وبيع بضائع دون فاتورة خاصة بالبضائع ، وذلك مهما يكن مكان حيازتها أو خزنها أو استياداعها".
 - " تسليم فواتير وسندات تسليم أو أي وثيقة لا تتعلق بعمليات حقيقية".
 - " نقل تقييدات حسابية خاطئة أو وهمية عمدا في الوثائق المحاسبية التي يكون مسكها إجباريا بمقتضى القانون التجاري".
- 4-2-3- التهرب عن طريق العمليات الوهمية:

يعتبر هذا النوع من أخطر مظاهر الغش ويستعمل غالبا في مجال الرسم على القيمة المضافة والذي يتمثل في إنشاء فواتير مزيفة لعمليات الشراء والبيع من طرف المكلف للاستفادة من : (31)

- حق خصم الرسوم على المشتريات في حين أن هذه الرسوم لم تسدد مطلقاً للخزينة العامة للدولة.
- تخفيف عبء الربح الخاضع للضريبة بما تحمله الفواتير الوهمية من مبالغ خيالية.
- تخفيض الرسم على القيمة المضافة الخاصة برقم الأعمال (قيمة الرسم الوهمي).

4-2-4- التهرب عن طريق العمليات المادية:

بالإضافة إلى التلاعب المحاسبي يلجأ المكلف إلى استعمال طرق أخرى للغش الضريبي يتمثل في إخفاء السلع أو المواد الأولية خاضعة للتهرب سواء أكان هذا الإخفاء جزئي أو كلي بما يساهم في تشجيع الاقتصاد غير الرسمي.

5- آثار التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي كما هو معروف ، آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع، من أهمها ما يلي: (32)

- التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي،
- تدهور عامل الصدق في المعاملات،
- تدهور الحس الضريبي،
- ظهور أزمة رؤوس الأموال.
- تخفيض حصيللة الموارد العامة وبالتالي اللجوء إلى إتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات من جهة وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدول من جهة أخرى.
- رفع سعر الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة عن نقص الحصيللة الناتج عن التهرب.
- اضطراب الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية وهذا يؤدي بدوره إلى خلق مشكلة تتعلق بسداد القروض وفوائدها.
- الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها وينجو منها آخرون حسب مراكز قواهم.

• الضرر الأخلاقي لانتشار الفساد وانعدام الأمانة. ويعد التهرب الضريبي ظاهرة معقدة كما يمكن تناوله من وجهات عدة. كما تتأثر مواقف دافعي الضرائب بعوامل عديدة تشمل نزعاتهم واتجاهاتهم نحو المؤسسات العامة وإدراكهم للعدالة الضريبية حسب فهمهم والمعايير الاجتماعية السائدة واحتمالات اكتشاف عدم الإذعان والعقوبات والدوافع الأخلاقية والسيكولوجية.

ثانيا- التهرب الضريبي في الجزائر

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من أكبر المشاكل التي أصبحت تعاني منها الجزائر نتيجة بلوغ حجمها مستوى مهولا لم تتمكن سائر الخطط الحكومية من وضع حد لها أو من تقليص حجمها وذلك بفعل تعدد الممارسات غير المشروعة والتي قد ترجع بأسبابها أحيانا إلى الثغرات القانونية والتنظيمية ونقص الصرامة في المتابعات ، مما جعل الخزينة العمومية تتكبد خسائر جسيمة خلال العشريتين الأخيرتين.

بالأرقام بلغ حجم التهرب الضريبي خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2008 أكثر من 169 مليار دج (حوالي 2.3 مليار دولار) (33).

أمّا خلال الفترة الممتدة ما بين بداية 2009 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2010 أي في 18 شهرا بلغ حجم التهرب الضريبي أكثر من 119 مليار دينار (107.6 مليار دج في 2009 و11.6 مليار دج خلال السداسي الأول من 2010) (34)، أو ما يعادل 1.59 مليار دولار (عند مستوى 74.56429 دولار لكل دينار) (35) وهو مبلغ تم استرجاعه من خلال 2981 عملية مراقبة جبائية تمت خلال نفس الفترة ، منها 2463 مراقبة حسابات المؤسسات و1181 عبارة عن شكاوي مودعة من طرف المديرية العامة للضرائب.

ترجع أسباب التهرب إلى:

- البيع بدون الفواتير،
 - تزوير السجلات التجارية،
 - الدفع نقدا ، الإبلاغ الضريبي الكاذب،
 - بالإضافة إلى أنشطة التجارة الموازية.
- وتجدر الإشارة أنه في 2009 ، قدر الإتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين في تحليله لوضع الاقتصاد الموازي ، أن حجم التهرب قدر بأكثر من 2.5 مليار دولار. حيث يسيطر هذا القطاع على أكثر من 65% من منتجات المواد الضرورية ذات الاستهلاك الواسع والتي سخرت لها أكثر من 70% من العائلات معظم دخلها. ويتعلق الأمر بمنتجات الخضر والفواكه، السمك اللحوم البيضاء والحمراء، النسيج والجلود. كما يسيطر هذا القطاع على أكثر من 40% من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة. ولقد قدر بنك الجزائر في تقريره الصادر في 2010 أن الكتلة النقدية بحوزة القطاع غير الرسمي قدرت بـ 2.439 مليار دج أي ما يعادل 9.75 مليار دولار. (36).

أما ما يخص الغش الضريبي، توصلت تحقيقات مست قطاعات الصناعة الغذائية والأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة الإعلام الآلي وأجهزة الهاتف والمواد الصيدلانية و مواد التجميل، إلى أنّ هذه القطاعات تشهد تناميا في عزوف فريق من متعاملها عن الوفاء بالضرائب المستحقة عليها، وأفيد أنّ 32 % من متعاملي القطاعات المذكورة تمت متابعتهم بعد إدانتهم بالتورط في ممارسات غش خطيرة (37)

أما في الفترة الممتدة ما بين جانفي 2010 وجوان 2011 بلغ حجم التهرب الضريبي 110 مليار دج (38) ما يقارب 1.53 مليار دولار مع تقدير في نهاية 2011 قدر بما يقارب 3 مليار دولار (39).

وفي سنة 2011 ، حسب تقرير مجلس المحاسبة، بلغت قيمة الضرائب غير المحصلة (لعدة سنوات) 7937 مليار دينار أي ما يعادل 100 مليار دولار (40)، كما أوضح التقرير أن هذه المبالغ غير المحصلة تفوق بمرتين المداخيل العامة للدولة لسنة 2011 (المقدرة بـ 3474 مليار دينار، أي

حوالي 43.5 مليار دولار) وبخمس مرات مداخيل الضرائب (المقدرة ب 1511 مليار دينار، أي ما يفوق 18 مليار دولار) وبثلاث مرات المداخيل المسجلة في إطار صندوق ضبط الإيرادات (المقدر ب 2300 مليار دينار، أو ما يقدر بحوالي 28 مليار دولار) خلال نفس الفترة.

وحسب نص التقرير "يرجع حجم المبلغ إلى "النقائص" في المتابعات ضد الأشخاص والمؤسسات التي ترفض دفع ضرائبها . وإلى عدم التطبيق الصارم وبانتظام للمتابعات القضائية التي ينص عليها القانون من قبل قابضي الضرائب الذين يكتفون بتوجيه إخطارات" و "قليلا" ما يلجأون إلى الغلق أو البيع بالنسبة لرافضي دفع الضرائب".

كما تعد ولاية وهران، حسب ما ذكره التقرير، إحدى أهم المدن الجزائرية من الناحية الاقتصادية، التي سجلت عجزا في تحصيل الضرائب بنسبة بلغت 91% .

أما ما يتعلق بسنة 2014 بلغ التهرب الضريبي ما قيمته 5000 مليار دج (41).

والجدول الموالي يوضح لنا تطور حجم التهرب ما بين 2006-2014.

جدول رقم(01): تطور حجم التهرب خلال 2006-2014

2014 (42)	2011(مبلغ تجميحي لعدة سنوات)	2011جوان	-2009 2010 جوان	-2006 2008	مبلغ التهرب
15000	7937	110	119	169	(مليار دج)
-14.27%		-7,56%	-29,59%		معدل النمو
	100 مليار دولار	1.53مليار دولار	1.59 مليار دولار	2.3	مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على المواقع الإلكترونية الموضوعية في متن البحث.

توضح بيانات الجدول حجم المبلغ المتهرب من الضرائب المفروضة ، وإن كانت عرفت انخفاضا أكثر من 29% خلال 2010-2009 مقارنة بسنة 2008-2006 وانخفاضا بأكثر من 7% خلال 2011 مقارنة بسنة 2010-2009 إلا أن الانخفاض خلال 2014 في المتوسط مقارنة بالمبلغ التجميحي لسنة 2011 قدر بأكثر من 14% وهو ما يدل على جسامته الخسارة التي تتكبدها خزينة الدولة من جراء ظاهرة التهرب الضريبي وهذا رغم انخفاض الحصيلة ب2937 مليار دج.

¹ نظن أن المبلغ يخص عددا من السنوات وإن كان الوزير المكلف بالعلاقات السيد ماحي خليل لم يوضح ذلك ، ونرجع تقديرنا هذا مقارنة بالمبلغ الذي قدمه مجلس المحاسبة في سنة 2011 والمقدر ب 100مليار دولار (حصيلة عدة سنوات) وقد يعتبر سنوي فعلا ونرجع ذلك إلى تقدير الكثير من المتابعين الذين يقدرونه ب60 مليار دولار سنويا كما تم تحديده في الهامش رقم 43.

ويقدّر متابعون الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر بما يزيد عن 60 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل سنة كاملة من العائدات النفطية التي تشكل المورد الرئيسي للبلاد. (43)

بيد أنّ متابعين لملف الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر يؤكدون على أنّ القيم المذكورة لا تمثل إجمالي حجم التهرب، بل ما وقفت عنده المصالح المختصة فحسب، ما يقود إلى الجزم بأنّ القيمة مرشحة للتضاعف إذا تمّ إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش التي عادة ما يلجأ إليها المتملصون من دفع الضريبة.

أما بالنسبة للتدابير التي اتخذتها السلطات لمحاربة هذه الآفة، تتمثل في التخفيف الضريبي وتبسيط النظام الضريبي وملاحقة الجناة عن طريق اشتراط الإبلاغ عن الحسابات والانسحاب، إلغاء المزايا الجبائية في حالة الاحتيال الضريبي وفرض عقوبات مالية تصل إلى 3 ملايين دج والسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات (44).

الخاتمة

كانت الضريبة على ممر العصور وما زالت تشكل أبرز الوسائل المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

إن الطابع الجبري للضريبة وبصفة أنها تدفع بدون مقابل تبقى تشكل عبئا على المكلفين مما جعل البعض منهم يلجأ إلى طرق مختلفة لعدم دفعها أو تقليص قيمة الدفع مما يضع الاقتصاد أمام ظاهرة التهرب والغش الجبائي الذي يعبر عن محاولة تجنب دفع الضريبة جزئيا أو كليا دون نقلها إلى شخص آخر، إما بطريقة قانونية فنكون بصدد التجنب الضريبي أو بطريقة غير قانونية فنكون بصدد التهرب الضريبي.

تجنباً للوقوع في هذه الظاهرة لقد منح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية حقوق وواجبات من أجل الحفاظ على الحقوق العامة والخاصة للدولة، ولذلك أوجب على المكلفين التصريح بمدخلهم بكل دقة وصدق وأوجب على الإدارة الجبائية الرقابة والتحقق الجبائي من أجل التأكد من التصريحات و التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية والكشف عن الممارسات الجبائية الملائمة.

رغم المجهودات المبذولة من طرف الإدارة الجبائية، إلا أنها تواجهها مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تضعف الرقابة الجبائية وتقلل من فعالية النظام الجبائي.

رغم النتائج المحققة في مجال مكافحة التهرب من خلال الاسترجاع لمبالغ تحسب بالملايير، ومن خلال ردع بعض الأعمال التديسية، إلا أن النتائج تبقى ضعيفة ولم تحقق الرقابة غايتها 100 % و هذا راجع لمجموعة من الأسباب منها ما هو عام ومنها ما هو خاص:

1- فيما يتعلق بالأسباب العامة تكمن في:

- عدم فعالية الرقابة ويعود ذلك لغياب التنسيق ما بين مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بالرقابة، لغياب الرقابة الفعلية والفاعلة مما يفتح المجال للتهرب عن طريق عدم التقييد الرسمي للفواتير، عدم تمكن العمليات الخاصة بالرقابة من الوصول الفعلي إلى الأهداف التشريعية المرجوة.
- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والتي تكمن في صعوبة الإدارة في تقدير بعض أوعية الضرائب ولجوءها إلى الطريقة الجزافية مما قد ينتج عنه آثارا معنوية بالنسبة للمكلف مما يدفعه إلى التهرب والغش الضريبي، يضاف إلى ذلك عدم المساواة في تطبيق الإجراءات الجبائية فيما بين المكلفين، عدم التشدد في فرض الجزاءات على المتهربين... الخ
- نقص الوعي الضريبي وضعف المستوى الأخلاقي يعتبر من أهم المحفزات على ارتكاب مختلف المخالفات للتهرب من الضريبة.
- غموض النصوص الضريبية.

- عدم عدالة النظام الضريبي مما يجعل المكلف يشعر بالظلم وبالتالي يتحايل على القانون ويتهرب من الضريبة.
 - **2- فيما يتعلق بالأسباب الخاصة تكمن في:**
 - ضعف الوسائل المادية (مثل توفير سيارات خاصة للتنقل).
 - ضعف المعلومة الجبائية التي تفتقر لوجود شبكة معلوماتية متطورة.
 - ضعف الوسائل البشرية أمام ضعف العدد الهائل من الملفات التي تخضع للمراقبة.
- رغم كل الإجراءات الردعية للمراقبة الجبائية، إلا أنها لم تستطيع ولن تستطيع أن تضع حدا للتهرب الضريبي.

أما فيما يخص تقييم التهرب الضريبي في الجزائر، أمام ضعف الإحصائيات أو أحيانا عدم مصداقيتها يجعل من غير الممكن إجراء تقييم صحيح للوضعية ومع ذلك نندد بالتهرب الضريبي الذي كلف ولا زال يكلف الكثير لخزينة الدولة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه لا بد من محاربة هذه الآفة من خلال: تعميق الإصلاح الضريبي، حوكمة جيدة، أن يكون المجتمع على وعي بأهمية الضرائب، بحيث أنه من غير الممكن وضع جيش من مراقبي الضرائب والأسعار ولا من الجمارك وحتى وإن تم ذلك فيستحيل القضاء على التهرب الضريبي.

إن القضاء على التهرب الضريبي يتطلب اتخاذ إجراءات ردعية ضد المتهربين ما يفرض بلسان فاعلين وخبراء جزائريين ضرورة احتكام السلطات إلى إستراتيجية جديدة تحوّل سواكن المسألة إلى متحركات.

الهوامش:

- 1- خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق -المجلد 16 - العدد الثاني -2000 ص158.

- 2- عوض الله صفوت عبد السلام ، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة 2000 ص 28.
- 3- خبايا عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر 2009 ص 158.
- 4- محمد خالد المهاني، التهرب الضريبي و أساليب مكافحته، سوريا، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2010، ص 11.
- 5- كمال شريط ، الرقابة الجبائية في الجزائر- الإجراءات وأدوات دراسة حالة مديرية الضرائب، ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004 ص 62 .
- 6- حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 158.
- 7- حسن مصطفى حسين ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة 2، 1987 ص 57.
- 8- ناصر مراد ، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع الجزائر 2004 ص 6.
- 9- ناصر مراد نفس المرجع ص ص 6-7.
- 10- المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المحدثه بموجب قانون المالية 2008.
- 11- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسات المالية ، بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص 255.
- 12- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة المصرية القاهرة 1975 ص 142.
- 13- ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص 13
- 14- نفس المرجع ، ص ص 12-13.
- 15- علي زغدود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 212.
- 16 - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة الجزائر، 2005 ، ص 135.
- 17- حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص 43.

- 18- كمال شريط، الرقابة الجبائية في الجزائر: الإجراءات و الأدوات ، مرجع سابق ، ص ص 69-71.
- 19- محمد خالد المهائني، التهرب الضريبي و أساليب مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2010 ص 190 .
- 20- محمد مرسي فهمي، السيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة عل دخل الأشخاص الطبيعيين و تطبيقاتها العملية، القاهرة ، بدون دار النشر، 1999 ص 301.
- 21- نفس المرجع ، ص 175.
- 22- أحمد جامع، علم المالية، فن المالية، دار النشر العربية، الطبعة الثانية 1975 ، القاهرة ، ص301.
- 23- محمد خالد المهائني ، المرجع السابق، ص 165.
- 24- ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 10-11.
- 25 محمد يسري عثمان ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، 1995، ص22.
- 26- كمال شريط، الرقابة الجبائية في الجزائر- الإجراءات و الأدوات ، مرجع سابق ، ص 76.
- 27- قريش محمد، دراسة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي و آثارها على إيرادات الدولة، مذكرة ماجستير 2008-2009، ص ص 94-95.
- 28- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات ، مرجع سابق ، ص 46.
- 29- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003/2004، ص 13
- 30- قانون الإجراءات الجبائية، طبعة 2010-2011، ص 28.
- 31 - حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص 45.
- 32 - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، نفس المرجع السابق، ص ص 50-51
- 33 - حسب وزير المالية السيد كريم جودي، المرجع السابق.
- 34 - حسب وزير المالية السيد كريم جودي ردا على سؤال لأحد أعضاء.

مجلس الأمة ، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairess.com/fr/lqo/5143220> نقلا عن Le Quotidien

d'Oran الصادر بتاريخ 2010/09/18

<http://fr.exchangerates.org.uk/historiques/USD-DZD.html> -35

36 - عبد الرحمان مبنول على الموقع:

<http://www.algerie-focus.com/blog/2011/10/plus-de-3-milliards-de-d%E2%80%99evasion-fiscale-en-2011-pour-l%E2%80%99algerie-un-danger-pour-la-securite-nationale/>

بتاريخ 2011/10/26

37- تحقيقات مع 900 شخص وإيداع 1223 شكوى : 600مليار دينار حجم التهرب الضريبي في الجزائر على الموقع

<http://www.essalamonline.com/ara/permalink/15276.html> بتاريخ 2014/09/14

38 - http://www.econostrum.info/Algerie-110-milliards-de-dinars-d-evasion-fiscale-en-18-mois_a7393.html

39 - عبد الرحمان مبنول ،مرجع سابق .

40 - حسب تقرير مجلس المحاسبة في الجزائر(وهو هيئة الرقابة على الأموال العمومية) نشر لأول مرة بتاريخ 2013/12/12 أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.middle-east-online.com/?id=167530>

41- حسب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان السيد خليل ماحي في حوار مع القناة الإذاعية الثالثة أنظر الموقع:

<http://www.tsa-algerie.com/2014/12/21/video-lenorme-montant-de-levasion-fiscale-en-algerie> بتاريخ 2014/12/21

42- يخص المبلغ عددا من السنوات وإن كان الوزير المكلف بالعلاقات السيد ماحي خليل لم يوضح ذلك ، ونرجع تقديرا هذا مقارنة بالمبلغ الذي قدمه مجلس المحاسبة في سنة 2011 والمقدر ب 100مليار دولار (حصيلة عدة سنوات).

43 [http://atlasinfo.info/index.php?option=com_content&view=article &id=25602:2014-12-22-16-49-42&catid=106:2014-06-07-16-06-12&Itemid=483](http://atlasinfo.info/index.php?option=com_content&view=article&id=25602:2014-12-22-16-49-42&catid=106:2014-06-07-16-06-12&Itemid=483)

44- حسب وزير المالية السيد كريم جودي ردا على سؤال لأحد أعضاء مجلس الأمة أنظر الموقع الإلكتروني:
 .
Le Quotidien نقلا عن <http://www.djazairiss.com/fr/lqo/5143220>
 d'Oran الصادر بتاريخ 2010/09/18 .

المراجع:

- 1- أحمد جامع، علم المالية, فن المالية، دار النشر العربية، الطبعة الثانية 1975 ، القاهرة .
- 2- حسن مصطفى حسين ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة 2، 1987.
- 3- حميد بوزيدة ، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 4- خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق -المجلد 16 - العدد الثاني-2000.

- 5- خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر 2009 ص 158.
 - 6- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة المصرية القاهرة 1975 .
 - 7- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسات المالية ، بيروت، دار النهضة العربية، 1972 .
 - 8- علي زغدود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
 - 9- عوض الله صفوت عبد السلام ، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية القاهرة 2000.
 - 10- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2004/2003.
 - 11- قانون الإجراءات الجبائية، طبعة 2010-2011.
 - 10- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المحدثة بموجب قانون المالية 2008.
 - 11- قريش محمد، دراسة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي و آثارها على إيرادات الدولة، رسالة ماجستير 2008-2009.
 - 12- كمال شريط ، الرقابة الجبائية في الجزائر- الإجراءات وأدوات دراسة حالة مديرية الضرائب، ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004 .
 - 13- محمد خالد المهاني، التهرب الضريبي و أساليب مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، سوريا، 2010.
 - 14- محمد مرسي فهمي، السيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة عل دخل الأشخاص الطبيعيين و تطبيقاتها العملية، القاهرة ، بدون دار النشر، 1999 .
 - 15- محمد يسري عثمان ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، 1995.
 - 16- ناصر مراد ، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع الجزائر 2004 .
 - 17 - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة الجزائر، 2005 .
- 18 - <http://fr.exchangerates.org.uk/historiques/USD-DZD.html>

19- http://www.econostrum.info/Algerie-110-milliards-de-dinars-d-evasion-fiscale-en-18-mois_a7393.html

20- <http://www.middle-east-online.com/?id=167530>

21- <http://www.tsa-algerie.com/2014/12/21/video-lenorme-montant-de-levasion-fiscale-en-algerie> بتاريخ 2014/12/21

22- http://atlasinfo.info/index.php?option=com_content&view=article&id=25602:2014-12-22-16-49-42&catid=106:2014-06-07-16-06-12&Itemid=483

23- <http://www.djazairess.com/fr/lqo/5143220>